للشعب الفلسطيني والانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، ورفض اتفاقيات كامب ديفيد وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والتأكيد ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

وقرّر المؤتمر، بناء على توصيات اللجنة الثالثة، حول تنسيق الموقف العربي من اشغال مجلس الربيع للاتحاد الدولي في مانيلا (خلال نيسان ــ ابريل، ١٩٨١)، إدراج مادة على جدول اعمال هذا المجلس تحت عنوان: «الممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة والاعتداءات على جنوب لبنان». وقد تم إدراجها ولكن تحت عنوان: «انتهاكات اسرائيل لقرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي من خلال سلوكها في الأراضي العربية المحتلة وهجماتها على لبنان». وقد اتخذ مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي (هافانا، ايلول ــ سبتمبر، ١٩٨١)، قرارا حول هذه المادة يعتبر من اقوى ما صدر من قرارات حول القضية الفلسطينية.

واستأثرت فلسطين بالقسم الأكبر من البيان الختامي للمؤتمر، وقد جاء فيه:

«... وكذلك اعْتُبِرَ المؤتمر انعطافة في تصعيد الجهود التي يقوم بها الاتحاد لتوضيح قضية فلسطين وقضايا التحرر العربي للرأي العام البرلماني في العالم ومحاصرة العدو على الصعيد الدولي وخلق سياج سياسي عالمي متين مؤيد للحق الفلسطيني والنضال العربي. وبهذا الصدد اتخذ المؤتمر الخطوات الكفيلة بتنسيق المواقف العربية في جميع المحافل البرلمانية الدولية». واضاف البيان:

«وقد تعاهد البرلمانيون العرب على القيام بدورهم الفعّال في مواجهة المؤامرة الصهيونية الامبريالية المتصاعدة، واتفقوا على تشكيل لجنة من رؤساء البرلمانات العربية تكون مهمتها الطواف على البلدان العربية والاتصال بالرؤساء العرب من اجل تبديد الغيوم التي تعترض المسيرة العربية اليوم، ومن اجل جمع الكلمة العربية ورأب الصدوع». ثم ذكر ان البرلمانيين العرب عبّروا عن «اعتقادهم بأن المؤامرة الصهيونية ــ الأميركية تتخذ اليوم ابعادا جديدة تتجاوز ابتلاع الأرض الفلسطينية وجنوب لبنان،وتهدف الى القضاء على الثورة الفلسطينية وتفتيت شعب فلسطين وتصفية قضيته، والنيل من الصمود العربي، وذلك استمرارا لمؤامرة كامب ديفيد». ثم اكدوا ثانية رفضهم لهذه الاتفاقية وعزمهم على الاستمرار في العمل لاسقاطها، وحيّوا واكبروا «**صمود شعبنا العربي الفلسطيني في الأرض العربية المحتلة ونجاحه في إسقاط مؤامرة الحكم الذاتي وتصاعد وقفته البطولية في وجه اعتى الاجراءات الاسرائيلية القائمة على القمع والتعسّف والعقوبة الجماعية**». ووضع المؤتمر برنامجا شاملا للتحرّك البرلماني العربي «اكّد اولوية القضية الفلسطينية في النضال العربي الراهن، وشدّد على المسؤولية القومية الشاملة التي تلزم العرب جميعا بتوظيف جميع طاقاتهم وامكانياتهم من اجل مقاومة العدوان الصهيوني ودعم الثورة الفلسطينية ودول المواجهة العربية». وأكد البيان ان البرلمانيين العرب كرّروا رفضهم لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، و«تعاهدوا على مواصلة مساندة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ومواصلة دعم استقلالها وحرية قرارها». واكدوا «ان المنظمة، هي الوحيدة التي تملك حق ممارسة مسؤوليات معالجة مستقبل الشعب العربي الفلسطيني». وشدّدوا «على ان تحرير القدس هو واجب والتزام قومي»، كما اكّدوا رفض كافة اجراءات الضم والالحاق التي قام بها العدو الصهيوني بالنسبة للقدس وغيرها من الأراضي العربية المحتلة. وذكر البيان ان المؤتمر ادان بشدة استمرار الاعتداءات الاسرائيلية الغادرة على جنوب لبنان، وشجب وادان السياسة الأميركية المعادية للأمة العربية وللحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية (**المؤتمر الثاني للاتحاد البرلماني العربي، القرارات والبيان الختامي**، الجزائر، آذار ــ مارس، ١٩٨١).

هذا عن فلسطين، وقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر ايضا مايتمم التحرّك العربي على شتى الأصعدة السياسية والاقتصادية من اجل استعادة الحق العربي الفلسطيني.